

نسختم الشمس الظل اي ان الله وعلى النقل والتحويل مثل نسختم الكفا
 باي نقلت ما فيه الى اخر ونسخنا المسحاة لا انتقال المال من ورش الى
 اخر وقد اختلف في هذا هل هو حقيقة في النقل مجازي في الاجرام مشتمل
 كبينهما قيل هو حقيقة في النقل مجازي الازالم وقيل
 العكس وقيل مشترك قيل ولا يتعلق بهذه الخراف
 عوض علمي وفي الاصطلاح **اذالة حكم الشرعي بطل بق شرعي**
نسخ بينهما انما قال مثل الحكم ولم يقل ان الله عينه لان الالهي لا يتصور
 على الالهي لانه لا يملك وهو حتم في حقه كما لا يتكشف له ما
 لم يكن قد علمه لانه عالم للثمة في الاله مما يمكن المكلف من الفعل قبل
 النسخ والاعادة عنه بالنقص فاذا تمكن من فعله فقبل خراج الاله
 مثلا عند كونه عينا ثم اذما ه عن مثله في المستقبل علمنا ان حدة
 المصلحة فيه قد انقضت حتى نسخ قوله الشرعي احتراما
 عن الحكم العيني وان التتم بطل بق شرعي ليس نسخا وذلك كالدله
 المبيحة لخرج الانعام بعد ان كان محرما بحكم العقل وقوله بطريق
 ولم يقل بدليل يستعمل القطعي والظاهري وقوله شرعي لخرج الاله الحكم
 الشرعي بالموت والنوم والجنون والعقله فان ذلك ليس نسخا وقو
 له مع تاريخ بينهما لخرج التخصيص فانه ليس نسخا وانما هو بيان
 لم اذ التكم من لفظ العموم وهذا الحد قبل انطوى على شروط النسخ
 وهو اربعة **الاول** ان لا يكون النسخ ولا المنسوخ عقليا فقال

الاول

الاول لم تغاير المكلف باليوم وصفه الثاني باختلاف الماهية
 كما بينا الثاني ان لا يكون الذي يرد به النسخ صورة مجردة كسنة التو
 جه الى بيت المقدس فان النسخ لو جوبه لوجه الماهية لم ينسخ صورته
 التوجه وانما ازال وجوبه وكذا كل منسوخ الثالث ان يرد
 النسخ من المنسوخ بان يكون مخالفا لوجه الالهي ان ينصل عنه
 احتراما من المعانيه نحو اتمه والصبام الى الميل فانها متصله بالوجه فلا
 فلا تكون نسخا والله اعلم **فان قلت** هذا الحد لا يتناول نسخ
 التلاوة فقط الحكم باق لم يبق **قلت** بل يتناول لان نسخها
 قد سرف حكاية لانه عبارة عن نسخ الاحكام المتعلقة بنفسه النظم
 كالجواز في الصلاة وحرمة الفراء على الخبز والحايض والله اعلم **والا**
ع انه قد اختلف في هل هو باق في غير الشرع على معناه الهوي
 ام هو منقول الى معناه ارضي والاصح انه منقول لانه في اللغة اذا
 لمة الاعيان وفي الشرع الى الاحكام واين احد جان من الاخر فيكون
 حقيقة شرعية ان كان الناقل هو الشرع وعرفية اصطلاحية ان كان
 الناقل هو اهل الشرع والله اعلم **والخاتمة جواز** اي جواز النسخ
 وقد شك في مخالف فيه من المسلمين والاكثرو على وقوعه الا ان
 صفة باق فردية عنه انه وان كان جازيا لكس له بقره وروى عنه ان نسخ
 من نسخ القران بالقران فقط والصحيح المختار عند جميع العلماء انه جائز
 واقوه والمبطل على ذلك العقل والنقل اما العقل فلانه قد ثبت ان الشرع

195